

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/C.6/2019/11/Report
4 February 2020
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا عن دورتها الأولى
عمّان، 8-9 كانون الأول/ديسمبر 2019

موجز

أُنشئت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الإسكوا 332 (د-30) المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2018 بشأن تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، الذي فصل اللجنة الفنية إلى لجتين بهدف زيادة التركيز على كلّ من الموضوعات التي كانت تتناولها، أي السياسات التجارية من جهة، وتمويل التنمية من جهة أخرى. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على هذا الفصل في قراره 30/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليو 2019، فعقدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الأولى في عمّان، يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وناقشت اللجنة مواضيع عديدة، منها تقييم التكامل الاقتصادي العربي، والتجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية؛ ورصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي؛ واتجاهات وهياكل صادرات الدول العربية؛ وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ والحروب التجارية العالمية وتأثيرها على المنطقة العربية. كما اطلعت على أداة لقياس أثر السياسات التجارية على بعض أهداف التنمية المستدامة عرضتها الأمانة التنفيذية للإسكوا، وعقدت حلقة نقاش حول التكامل التجاري العربي في ضوء التغيرات في التجارة العالمية. كما اطلعت على الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية في مجال السياسات التجارية في فترة السنتين 2018-2019. واعتمدت توصيات في نهاية دورتها في هذه الموضوعات، منها ما هو موجّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا ومنها ما هو موجّه إلى الأمانة التنفيذية. ويعرض هذا التقرير هذه التوصيات، بالإضافة إلى ملخص لأهم ما ورد في المناقشات، ومعلومات عن المشاركين والوثائق المقدّمة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1مقدمة
<u>الفصل</u>		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الأولى		
3	5-3
3	4 ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا
4	5 باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا
5	51-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
5	13-6 ألف- قضايا المتابعة
8	32-14 باء- أدوات رصد وتقييم التجارة العربية
13	48-33 جيم- السياسات التجارية والتكامل الاقتصادي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
17	49 دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية للجنة
17	50 هاء- ما يستجد من أعمال
17	51 واو- اعتماد التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الأولى
17	60-52 ثالثاً- تنظيم الدورة
17	52 ألف- المكان وتاريخ الانعقاد
18	55-53 باء- الافتتاح
18	56 جيم- الحضور
18	57 دال- انتخاب أعضاء المكتب
19	59-58 هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
19	60 واو- الوثائق

المرفقات

20	المرفق الأول- قائمة المشاركين
22	المرفق الثاني- قائمة بالوثائق

مقدمة

1- أنشئت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الإسكوا 332 (د-30) المؤرخ 28 حزيران/يونيو 2018 بشأن تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، الذي فصل اللجنة الفنية إلى لجتين بهدف زيادة التركيز على كلٍّ من الموضوعات التي كانت تتناولها، أي السياسات التجارية من جهة، وتمويل التنمية من جهة أخرى. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على هذا الفصل في قراره 30/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليو 2019، فعقدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الأولى في عمّان، يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

2- وناقشت اللجنة مواضيع عديدة، منها تقييم التكامل الاقتصادي العربي، والتجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية؛ ورصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي؛ واتجاهات وهياكل صادرات الدول العربية؛ وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ والحروب التجارية العالمية وتأثيرها على المنطقة العربية. كما أُطلعت على أداة لقياس أثر السياسات التجارية على بعض أهداف التنمية المستدامة عرضتها الأمانة التنفيذية للإسكوا، وعقدت حلقة نقاش حول التكامل التجاري العربي في ضوء التغيرات في التجارة العالمية. كما أُطلعت على الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية في مجال السياسات التجارية في فترة السنتين 2018-2019. ويقدم هذا التقرير أبرز ما دار في المناقشات، والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة في ختام دورتها الأولى.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الأولى

3- في ختام دورتها الأولى، رحبت اللجنة بجهود الأمانة التنفيذية في تنفيذ الأنشطة في مجال التجارة، وبجهودها في ربط دراساتها وتقاريرها بأنشطة التعاون الفني والتدريب الذي تقدمه للدول الأعضاء، وأخذت العلم بمستوى تنفيذ توصيات اللجنة السابقة في هذا المجال، وكذلك بالجهود الإيجابية التي بذلتها الدول الأعضاء والتي نتج عنها تقدّم ملحوظ في تنفيذ إصلاحات واسعة في مجال السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات التجارية. كما رحبت اللجنة بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التنفيذ. وأصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- اعتمدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا، في ختام دورتها الأولى، التوصيات التالية الموجّهة إلى الدول الأعضاء:

(أ) الاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي في تنفيذ برامج التحوّل الاقتصادي القائمة على تنويع القدرات الإنتاجية والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال وضع السياسات الوطنية الكفيلة بتحقيق الفوائد المرجوة؛

(ب) تعزيز دمج التجارة في خطط التنمية لتفعيل دور التجارة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظراً لارتباطها بالعديد من هذه الأهداف، وتعزيز كذلك قدرتها على توفير التمويل اللازم لتنفيذها؛

(ج) حث الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية إلى الانضمام إليها، وتسهيل تنقل رؤوس الأموال، والتأكيد على إزالة القيود غير الجمركية على التجارة البينية والتي شهدت نمواً سريعاً في نسق استخدامها منذ استكمال التفكيك الجمركي؛

(د) تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لتنفيذ السياسات التجارية من خلال العمل على التقليل من التباين في الالتزامات التجارية المتخذة في إطار الاتفاقيات التجارية المختلفة التي تتفاوض الدول الأعضاء بشأنها مع مختلف دول ومناطق العالم؛

(هـ) أخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية للحروب التجارية العالمية على البلدان العربية، لا سيما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ووضع آليات لمواجهة التحديات الناتجة عنها والاستفادة من الفرص التي قد توفرها لبعض الدول العربية؛

(و) الاستفادة من نظام المؤشرات ولوحات التتبع لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي الذي وضعت الأمانة التنفيذية للإسكوا، والتعاون معها لتطويره واستخدامه كأداة تفاعلية لرصد الانفتاح التجاري، وتوفير البيانات اللازمة لتطوير وتحديث أدوات رصد وتقييم السياسات التجارية العربية؛

(ز) أخذ العلم بالتغيرات في الصادرات من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضمان أن يستند توسيع التكامل التجاري مع مناطق أخرى إلى استراتيجية تنموية شاملة، فما زال ذلك يشكل تحدياً هاماً، خاصة بالنظر إلى المبادرات التجارية القارية المهمة والحروب التجارية الجارية؛

(ح) إيلاء الاهتمام لتدعيم القدرات في مجال مكافحة الغش والتدليس والتقليد لحماية للمنتجات الوطنية؛

(ط) التأكيد على ما تحمله التدابير الاقتصادية الانفرادية، بوصفها وسيلة للقرس السياسي والاقتصادي، من آثار سلبية على جهود التنمية في البلدان التي تُفرض عليها، والعمل على وضع حد لها.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- اعتمدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا، في ختام دورتها الأولى، التوصيات التالية الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) مواصلة دعم الدول العربية في مفاوضاتها التجارية في إطار الاتفاقيات الجديدة للتجارة الحرة، مع أهمية التنسيق مع المنظمات الأممية والإقليمية العاملة في هذا المجال؛

(ب) الاستمرار في متابعة ورصد وتقييم التطورات التجارية الدولية وتأثيرها على الدول العربية؛

(ج) بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال السياسات التجارية حسب طلبها وتطوير الأنشطة التدريبية اللازمة، لا سيما في مجال استخدام النمذجة الاقتصادية لتحليل آثار السياسات التجارية المختلفة؛

(د) تعزيز التواصل مع المعنيين بالسياسات التجارية والعمل على إيصال المعلومات إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لتشارك في الأنشطة، وإطلاعها على نتائج الورش والدراسات؛

- (هـ) تطوير أدوات كمية لتقييم الآثار الاقتصادية لسيناريوهات المفاوضات التجارية ووضعها في تصرف الجهات الرسمية في الدول الأعضاء والمعنية بالمفاوضات التجارية مع الشركاء التجاريين؛
- (و) الاستمرار في تطوير منصات توفر المعلومات والأدوات التي تساعد صانعي القرار على تقييم المسارات المختلفة للتكامل الإقليمي العربي؛
- (ز) مواصلة التعاون مع المنظمات المختصة في توفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء وخاصة في الموضوعات التالية:

- (1) مبادرة المساعدة من أجل التجارة للمنطقة العربية، بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة؛
- (2) المفاوضات المتعلقة بالاتحاد الجمركي العربي وبتجارة الخدمات، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛
- (3) إدماج الدول العربية في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- (4) رصد وتقييم آثار الإجراءات غير الجمركية على التجارة وقضايا قواعد المنشأ.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

1- الأنشطة المتعلقة بالسياسات التجارية المُدرجة في برنامج عمل الإسكوا للفترة 2018-2019 (البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.6/2019/3](#)، عرضاً عن الأنشطة المتعلقة بالسياسات التجارية المُدرجة في برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2018-2019. وأشار إلى ما تضمّنته هذه الأنشطة من إعداد الوثائق الفنية والتداولية، وتنظيم اجتماعات وورش عمل لفرق خبراء، وإعداد منشورات متكررة وغير متكررة، وبناء قواعد بيانات، ووضع لمحة مختصرة عن أداء التجارة للدول، والمساهمة والمشاركة في الأنشطة مع الشركاء. وأوضح أنّ الإسكوا تقوم بهذه الأنشطة في إطار التعاون مع الدول الأعضاء وفقاً لأولوياتها ومع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل متابعة القضايا المرتبطة بالتجارة العالمية ومواجهة التحديات التي قد تطرحها على اقتصادات بعض الدول العربية وتعظيم الأرباح التي قد يحققها البعض الآخر.

7- وفي معرض النقاش، أفادت ممثلة مصر أنّ الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا خلال العامين الماضيين متنوعة جداً، لكن يبقى الأثر السلبي من هذا التنوع هو عدم معرفة الدول لنتائج الدراسات التي أعدت. واقترحت تنظيم ورش عمل بين الحين والآخر لعرض نتائج هذه الدراسات وللمناقشة التوصيات الصادرة عنها والنظر في مدى إمكانية تنفيذها للاستفادة منها إلى أقصى حدّ ممكن. ثمّ تطرقت إلى أهمية النماذج الإحصائية التي تطبقها الإسكوا في التحليل الاقتصادي للمفاوضين، وأشارت إلى أنّه يجب تدريبهم على استخدام هذه النماذج. أمّا في ما يتعلّق بنموذج ربط السياسات التجارية بمؤشرات التنمية المستدامة، قالت أنّه يمكن ربط تحرير التجارة بأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي سيكون مهماً جداً لكل الدول. ثمّ أكدت على ضرورة تعميم الورقة حول أداء وهيكل

التجارة التي تقيّم الثغرات في الأداء التجاري على كل الدول الأعضاء لتمكّن من التغلّب على الثغرات التي تعترضها. وأشارت إلى أهمية توافق الدول العربية على حدّ أدنى من القوانين والتشريعات الداخلية في ما يتعلق بالتجارة في الخدمات من أجل تحرير هذا القطاع على مستوى المنطقة. وأضاف ممثل تونس بأن تدريب الخبراء على النمذجة الاقتصادية يمكنهم من إجراء تلك النمذجة بأنفسهم. وطلب الحضور من الإسكوا إنشاء نقاط اتصال بينها وبين الدول الأعضاء للتواصل الدائم وضمان حصول الدول على كل البيانات وإيصال الدعوات لها إلى الاجتماعات عبر هذه النقاط.

8- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأنّ الإسكوا تعمل على تدريب المفوضين على استخدام النماذج الاحصائية بالتعاون مع جامعة الدول العربية في كل ما يتعلق بالاتحاد الجمركي واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، لذا عندما تطلب إحدى الدول القيام بهذا التدريب، تنظر اللجنة إلى الموارد المتوفرة وتنظّمه حسب توفرها. وأشار إلى أنّ أنشطة التدريب تندرج ضمن التوجّهات العامة في الإسكوا التي ستستمر في توليد المعرفة وإصدار التوصيات وفي تحويلها إلى تدريب عملي أو عن بُعد. وأكد على أنّ التدريب عن بُعد يمثل خطوة مستقبلية وتعمل الإسكوا على تطويره عبر التقنيات الحديثة. وأضاف بأنّ الإسكوا نظّمت، في الفترة 2018-2019، العديد من الورش التدريبية الإقليمية والوطنية بالتعاون مع جامعة الدول العربية واتحاد دول المغرب العربي، وأنّ هذه الورش ضمت ممثلي وزارات التجارة وإدارات الجمارك من أغلب الدول العربية، وأُعرب عن استعداد الإسكوا لعقد المزيد من هذه الورش حسب طلبات الدول وتوفير الموارد المالية. أمّا في ما يتعلق بنشر الدراسات وتقارير الاجتماعات، أكد أنّ الإسكوا تنشر جميع هذه التقارير، باستثناء الدراسات الوطنية التي تتطلب موافقة الدولة المعنية، علاوة على مجريات وتقارير اجتماعات الخبراء التي تعقدّها، على موقعها الإلكتروني. واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية الآليات المعتمّدة في التواصل مع الدول الأعضاء، مشدداً على أنّ الإسكوا لا ترسل الدعوات إلى أشخاص إنما إلى مؤسسات، لكن مع الأخذ في الاعتبار أنّ لكل دولة نقطة اتصال وطنية معها موجودة في المجلس الوزاري للإسكوا.

2- أنشطة التعاون الفني (البند 5 من جدول الأعمال)

9- استهل الرئيس الجلسة بالإشارة إلى أنّ البندين 5 و6 سيُستعرضان على التوالي قبل فتح المجال أمام النقاش والمداخلات. وقدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.6/2019/4](#)، عرضاً حول أنشطة التعاون الفني المتعلقة بالتجارة التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منذ الدورة الحادية عشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017). وشملت الأنشطة إجراء الدراسات وإعداد منشورات، وتنظيم اجتماعات وورش عمل لفرق خبراء، وتحسين قدرات الدول الأعضاء على التفاوض على اتفاقات التجارة الثنائية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف لتشجيع التدفقات التجارية وبناء الشراكات، وتقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء بناءً على طلبها. ثمّ تطرّق ممثل الأمانة التنفيذية إلى مشروع تيسير تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي. وتناول المشاريع التي مولها حساب التنمية، على غرار مشروع نظام مؤشرات ومتابعة وتقييم التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان على قياس ورصد وتحسين أدائها في التكامل الإقليمي. وختم العرض بالتطرّق إلى البرنامج العادي للتعاون الفني وما تضمنه من نشاطات ومن أوراق فنية.

3- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الحادية عشرة (تحرير التجارة الخارجية)
(البند 6 من جدول الأعمال)

10- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2019/5، عرضاً عمّا قامت به الإسكوا والدول الأعضاء في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي وجهتها إليها اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الحادية عشرة. فعُدّت التوصيات واستعرض الأنشطة التي نُفذت في إطار كل منها.

11- وفي معرض النقاش، أفادت ممثلة مصر بوجود تحديات تعترض برامج التعاون والدعم الفني في كل مؤسسات التمويل العربية والدولية والتي تبدأ منذ لحظة تحديد الأولويات، واقترحت أن تطرح الإسكوا على الدول الأعضاء المعايير التي تتبّعها لتحديد هذه الأولويات وأشارت إلى أهمية قياس أداء الدول في تحقيق التوصيات في إطار هذه البرامج التدريبية وإلى أهمية ارتباط مواضيع التعاون الفني مع واقع الدول الأعضاء. وطلب ممثل تونس مزيداً من البحث في الإجراءات الحمائية ومدى توافقها مع الآليات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، مشدداً على وجوب تنمية المعارف لدى البلدان في هذا المجال. وأكد على ضرورة تطوير القطاع الصناعي في الدول الأعضاء عبر تعدّد قطاعات الإنتاجية لمواجهة المنافسة الخارجية وذلك في إطار التكامل الإقليمي، وعلى أهمية التزام الدول بالنصوص القانونية عند اتخاذ إجراءات على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتطرّق أيضاً إلى مسألة الاعتراف المتبادل، موضحاً بأنه لم يوضع له إطارٌ محدد على المستوى الإقليمي، متسائلاً عن مدى الالتزام بمشروع التكامل العربي، ومقترحاً وضع آليات لتحقيقه.

12- وأكد ممثل الاتحاد العربي للصناعات الغذائية على ضرورة تنظيم ورش عمل في مجال الصناعة الغذائية وخاصة في ما يتعلق بالغش والتدليس ذات العلاقة بقواعد المنشأ، معتبراً إياها ظاهرة خطيرة تعترض العديد من الصناعات في غالبية الدول العربية. ثمّ تطرّق ممثل الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير إلى أهمية الاعتراف المتبادل ودوره في محاربة الغش وتسهيل التجارة وإلى تجربة أغادير في هذا المجال، وأشار إلى أنّ الوحدة تعمل أيضاً على خطة أولية على النطاق الإقليمي للإصدار الإلكتروني والاعتراف بشهادات المنشأ الإلكترونية.

13- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ برنامج التعاون الفني يُتفق عليه مسبقاً مع الدول عبر اللجان المختصة، فتقوم اللجنة التنفيذية بإقرار برنامج العمل بعد دمج كل معطيات اللجان الفرعية المختلفة. ويركز هذا البرنامج بشكل أساسي على القضايا الإقليمية التي تمثل المنطقة وعلى التكامل والتنمية المستدامة بكافة أبعادها وليس على قضية واحدة وتقوم الإسكوا من خلاله بإعداد الدراسات وتوليد المعرفة حول قضايا مختلفة ويترجم البرنامج هذه المعارف بشكل عملي. وبسبب كون هذا البرنامج برنامجاً محدوداً بموارد محدودة، تحدد الأولويات بناءً على طلب مكتوب من الدولة من خلال نقطة اتصال محددة وتنظر الإسكوا في الطلب وفقاً لعدّة اعتبارات: إن كان يقع في مجال تخصص الإسكوا، وإن كانت للإسكوا الإمكانيّة لتنفيذه بالجودة المناسبة، وإن كان ممكناً تعميم هذا العمل على المستوى الإقليمي حيث تستطيع عدة دول الاستفادة منه. وفي ما يتعلق بالتقييم، قال أنّه من الأساسي توفّر الاستقلالية بين مقدّم الخدمة ومن سيقبّلها، لذا أفاد بأنّ الإسكوا يمكنها التواصل مع الدول للتوافق على الشكل الذي تريد من خلاله إجراء التقييم.

باء- أدوات رصد وتقييم التجارة العربية

1- تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية (البند 7 من جدول الأعمال)

14- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2019/6، عرضاً حول تقرير "تقييم التكامل الاقتصادي العربي" فأفاد بأنه تقرير دوري تصدره الإسكوا، وبأن إصدار عام 2017 يستعرض ملامح قطاع الخدمات في المنطقة العربية والقضايا المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات، وبأنه يبيّن مكامن ضعف المنطقة العربية في هذا المجال. واعتبر ممثل الأمانة التنفيذية أنه يجب التركيز على الخدمات لأنّ تحرير التجارة في الخدمات يعتبر آلية أساسية لتوسيع نطاق التكامل الاقتصادي الإقليمي، إذ يستحوذ قطاع الخدمات على حصص كبيرة ومنتامية من الإنتاج والعمالة والاستثمار الأجنبي المباشر ويشكل جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي وأنّ له روابط قوية بالأنشطة غير الخدمائية ويساهم في انتاج سلع وخدمات أخرى.

15- ثمّ تطرّق ممثل الأمانة التنفيذية إلى الحواجز التي قد تعرقل التجارة في الخدمات، وأوضح أنه وفقاً لمؤشر تقييد التجارة في الخدمات، تبقى المنطقة العربية أكثر تقييداً بالمقارنة مع مناطق وتكتلات تجارية أخرى رئيسية في أنحاء العالم، باستثناء بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتعتبر الخدمات المالية، وخدمات الاتصالات، وخدمات النقل، أكثر تقييداً في المنطقة العربية مقارنة مع المناطق والمجموعات المتقدمة اقتصادياً بالرغم من أهمية هذه القطاعات في جميع العمليات الإنتاجية من جهة وفي لوجستيات التجارة من جهة أخرى. وأشار إلى أنّ الخدمات المهنية تخضع عادة إلى تقييد في جميع المناطق والتكتلات، وأنّ المنطقة العربية لا تشكل استثناءً لذلك. ثمّ أوضح أنه بإمكان تحرير تجارة الخدمات من تحقيق فوائد كبيرة وخصوصاً على مستوى مكاسب الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النعيريات الهيكلية في القدرات الإنتاجية القطاعية وبالتالي دفع التشغيل وتقليص البطالة والفقير. وبالرغم من هذه الفوائد، فإن تسهيل تجارة الخدمات قد يؤدي إلى زيادات في انبعاثات الغازات الدفيئة والغازات السامة وبالتالي تؤدي بدورها إلى تقليص إنتاجية القطاع الزراعي وتعميق المشاكل الصحية للسكان. وأضاف أنّ خفض معدل مؤشر تقييد التجارة في بعض الخدمات إلى نصف معدله الحالي سيؤدي إلى زيادة ملموسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات والقطاعات الصناعية في عينة من الدول العربية التي كانت محط التركيز في التقرير.

16- وفي معرض النقاش، أكدت ممثلة مصر بأن دور الخدمات في التنمية الاقتصادية لا يتشكك فيه أحد، وطلبت المزيد من التوضيح بشأن مؤشر تقييد التجارة في الخدمات وما إذا اعتمد فقط على القيود كالضرائب والالتزامات الدولية أم يتجاوز ذلك ويغطي الحواجز في التشريعات المحلية، وأضافت بأن المرحلة الثانية من الدراسة يمكنها استكشاف حالة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي الذي بات يقيم مدى مواءمة التشريعات المحلية. وقال ممثل تونس إنّه بالرغم من معرفة أهمية موضوع تحرير تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودور الخدمات المهم في التجارة، لم تتقدم سوى أربع دول لتدخل في حيّز تحرير تجارة الخدمات، واعتبر أنّ السبب وراء ذلك قد يكون التخوف من العقوبات في وجه تجارة الصناعة وأنّ معالجة هذا الأمر ضرورية لإنجاح اتفاقية الخدمات. ثمّ سأل ممثل موريتانيا إن كان تحرير التجارة في مجال الخدمات يطغى على تحريرها في مجالات أخرى وطلب تحريراً شاملاً للبضائع بمختلف أنواعها.

17- وأفاد ممثل عُمان بأنّ بلده قدّم جداول التزاماته في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، وأوضح بأنّ عُمان في صدد انتظار المصادقة على هذه الاتفاقية، وسأل إن كانت الاتفاقية ملزمة لكل الدول أو فقط تلك التي وقّعت وصادقت عليها. ثمّ قالت ممثلة فلسطين إنّ لدولتها وضع خاص في ظلّ الاحتلال وأنّ التجارة في

قطاع الخدمات في فلسطين أسهل من التجارة في القطاعات الأخرى التي يفرض الاحتلال قيوداً دائمة عليها. ورأت أنّ المشكلة الأساسية في فلسطين هي الإحصائيات المتعلقة بتجارة الخدمات، وطلبت من الإسكوا إجراء دراسة في هذا السياق.

18- وفي معرض الرد، قال ممثل الأمانة التنفيذية إنّ اتفاقية التجارة في الخدمات تُلزم الدول التي وقّعت وصادقت عليها. ورداً على ممثل موريتانيا، رأى أنّ تجارة الخدمات تواجه مشاكل على مستوى العالم وليس فقط على مستوى المنطقة العربية، واعتبر أنّ تحرير تجارة الخدمات ووجود اتفاقية دولية تنظمها هو موضوع حديثٍ مقارنة مع تحرير تجارة السلع. وأفاد بأنّ الاتفاقية العالمية لتحرير تجارة الخدمات تحاول أن تغطّي جميع أنواع الخدمات في اتفاقية واحدة وهذا أمر في غاية التعقيد، إذ يحتاج كل قطاع إلى ترتيبات معينة لقضية التحرير. كما أوضح أنّ المؤشرات الدولية التي يجري الحديث عنها قد لا تعكس الواقع لأنها تعتمد ما تورده التقارير الرسمية التي تصدرها الهيئات الحكومية، لكن مستوى التحرير أكبر من الوارد فيها في الكثير من الحالات. وأوضح أنّ الإسكوا تعتمد على الإحصاءات التي تصدرها المنظمات الدولية حين تُجري التحليلات المتعلقة بتجارة الخدمات، مشدداً على أن إجراء تلك الإحصاءات صعب بسبب تعدّد أوجه التجارة فيها، مشيراً إلى سعي الإسكوا إلى تطوير هذه البيانات من خلال مشروع رصد وتقييم التكامل الإقليمي، حيث ستوضع في إطاره مؤشرات للرصد تدمج فيها تجارة الخدمات في الأردن والمغرب. أما فيما يتعلق بمؤشرات تقييد تجارة الخدمات وكيفية قياسها، أفاد بأنها تخضع إلى منهجيات علمية دقيقة تعتمد على منظمات دولية متخصصة كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، مؤكداً بأنه من الممكن توفير دليل توضيحي للدول حول هذه المنهجيات.

2- رصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي (البند 8 من جدول الأعمال)

19- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.6/2019/7](https://www.unescwa.org/Portals/0/E/ESCWA/C.6/2019/7)، عرضاً حول "نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي" الذي وضعته الإسكوا، ويتألف من مؤشرات ولوحات التتبع لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية. وأشارت إلى أن النظام يسلط الضوء على تكاليف وفوائد سياسة التكامل، ووفّق الخصائص البنوية الحالية والأحداث غير المتوقعة، فيوجه الإصلاحات التكميلية الضرورية. واستعرضت أهداف النظام، مفيدة بأنها تشمل دعم وتحسين تصميم سياسات التكامل الاقتصادي، وتحسين حوكمة وتنفيذ تدابير التكامل الاقتصادي، وتيسير النقاش والتوافق بشأن السياسات العامة، سعياً إلى تعميق التكامل على المدى الطويل. وأوضحت بأنّ النظام يُلنقظ بقدر كبير من الدقة والشمولية حالة وملاحح التكامل الاقتصادي للبلدان العربية على مختلف المستويات: الثنائي والإقليمي والدولي، وأتّه يقيس التكامل الاقتصادي الفعلي، ويغطي مجموعة من العوامل التمكينية والسياسات والنواتج وبقِيَم أداء كل بلد في التكامل الاقتصادي، ويساهم كذلك في رفع مستوى التكامل الإقليمي، ويركز على الجوانب الفعلية أكثر من الجوانب القانونية. وبيّنت بأنّ النظام يتألف من ثلاثة مؤشرات مركبة للتكامل الاقتصادي الفعلي التي تُحسب باستخدام ثلاثة إلى ستة مؤشرات فردية في مجالات التجارة والاستثمار الأجنبي وتدفقات التحويلات. وختمت بالإشارة إلى استخدام ثلاث لوحات تتبّع، علاوة على المؤشرات المركبة، وذلك لإيضاح إمكانات الدول العربية على التكامل (لوحة تتبّع الإمكانات)، والسياسات الموضوعية لتسخير هذه الإمكانات (لوحة تتبّع السياسات)، والتكامل الفعلي المحقق (لوحة تتبّع النواتج).

20- وفي معرض النقاش، أعرب ممثل الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير عن رغبته في رؤية تأثير ازدواجية انضمام الدولة نفسها لاتفاقية التجارة والمجتمعات الإقليمية، مثل مصر التي انضمت إلى كلّ من أغادير ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعن تمنيه لانضمام المزيد من الدول العربية مثل لبنان وفلسطين، إلى اتفاقية أغادير. ثمّ تطرّق إلى الإنجازات التي حققتها هذه الاتفاقية، كمساهمتها في التحركات التجارية البينية بين الدول

الأعضاء والاتحاد الأوروبي، وعمل الدول الأعضاء على العديد من المجالات التي ساهمت إيجابياً في حركة تسهيل التجارة، بالإضافة إلى عقد العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات والتعاون الجمركي بين الدول الأعضاء وغيرها من النشاطات.

21- وفي معرض الرد، قالت ممثلة الأمانة التنفيذية إن ما يميّز هذا النظام هو اختلافه عن باقي الأنظمة بحيث يتضمّن 139 جهة ومن بينها اتفاقية أعادير. لكنّها أوضحت أنّ سبب عدم ذكر كل طرف في العرض هو تفادي الإطالة والتركيز على الأهداف الأساسية لنظام المؤشرات. وشددت على أن النظام يتضمّن، من جهة، كل الدول العربية، ومن جهة أخرى كل الشركاء التجاريين حول العالم لتمكين المستخدم من تجميع المعلومات التي يريد. وأشارت إلى أنّ الهدف الرئيسي من حساب مشروع التنمية هو تطوير القدرات الوطنية على استخدام وتحديث المؤشرات، وإلى أن العمل سيتواصل على هذه المشروع سنة 2020، مع التركيز على الأردن والمغرب.

3- اتجاهات وهيكل صادرات الدول العربية (البند 9 من جدول الاعمال)

22- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.6/2019/8](#)، عرضاً حول اتجاهات وهيكل صادرات الدول العربية وما يدفع بالتغيّرات فيها، سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو مجموعات البلدان فيها ومن خارجها، وذلك من حيث الأسواق والمنتجات المصدّرة ونوع السلع، حسب وضعها في مراحل التحويل والتطوير. وفسّر أنّه وبالإضافة إلى مجرد حساب معدلات نمو الصادرات من حيث القيمة أو الحجم إزاء شركاء مختلفين، ينطوي تقييم أداء صادرات بلد ما على عدة أبعاد، وأهمها استكشاف ما يدفع بالتغيّرات في صادرات البلد المعني من حيث اتجاه الصادرات أي الأسواق ونوعية المنتجات التي تُصدّر. وأضاف بأن تحليل الصادرات على هذا النحو يمكّن من كشف الأداء في الماضي وأثر السياسات التجارية المرتبطة بها على هذا الأداء، ما من شأنه إرشاد صانعي السياسات إلى تحديد المجالات أو التدابير التي يُمكن أن تعزز نمو الصادرات. ثمّ وصف بإيجاز المنهجية المتّبعة والبيانات المستخدمة لتحليل التغيّر في تدفقات الصادرات الثنائية بين العديد من التكتلات المختارة.

23- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية نتائج تحليل تطور صادرات الدول العربية ومجموعات البلدان فيها مقابل تكتلات ومناطق مختارة من المنطقة وخارجها خلال الفترتين الزميتين 2016-1995 و2016-2005. مفيداً بأن التحليل أشار إلى أن المنتجات والأسواق الجديدة، تمثل في قيمة صادرات السلع العربية إلى الأسواق من خارج المنطقة جزءاً أكبر من الصادرات البينية في المنطقة؛ وأنّ المنتجات والأسواق الجديدة، من حيث التغيّر في صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي الموجهة إلى شركاء غير عرب، أكبر مقارنة ببقية البلدان العربية. ولفت إلى الأهمية المتزايدة للسلع الاستهلاكية في المنتجات الجديدة في التجارة البينية، مع ما تبين من أن المنتجات التي يتوقف الاتجار بها بين بلدان المنطقة هي المنتجات الوسيطة، وخلص إلى أن السلع الاستهلاكية تحل محل المنتجات الوسيطة في التجارة البينية الإقليمية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

24- وفي معرض النقاش، قال ممثل موريتانيا إنّ الاقتصاد العربي يبدو أكثر تكاملاً مع الاقتصادات الأجنبية من الاقتصادات العربية الأخرى وأوضح أنّ السبب وراء ذلك يعود لانكماش كل دولة على نفسها في هذا الإطار وكونها تهتم بتنمية تجارتها الخاصة مع الدول الأوروبية. ثمّ أشار ممثل عُمان إلى الصعوبة التي تواجهها شركات ومصانع القطاع الخاص في عُمان في تصدير منتجاتها إلى بعض الدول العربية مفيداً بأنّ هذه الصعوبة تكمن في الرسوم الجمركية والقيود غير القانونية المفروضة على بعض المنتجات، معتبراً أنّ هذا الأمر يخلّ بما اتّفقت عليه الدول سابقاً في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ثمّ أضاف أنّه من الضروري إشراك القطاع

الخاص مع القطاع العام في الاستراتيجيات والخطط الإقليمية والدولية لأنّ له دور كبير جداً في تحرير التجارة خصوصاً في دول العالم الثالث.

25- وأفاد ممثل الجمهورية العربية السورية بوجود جهاز قضائي ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لحلّ هذه المسائل التي تتعلق بخرق هذه الاتفاقية. وأضافت ممثلة مصر بأنّ آلية تسوية النزاعات في جامعة الدول العربية ما زالت في حيّز التفاوض والاتفاق عليها. كما أشار ممثل تونس إلى ضعف تدفق التجارة في المنطقة العربية نتيجة ضعف التكامل الاستثماري والشراكة ما بين الدول العربية وضعف خطوط الروابط التي تصلها ببعضها البعض واختلاف العادات الاستهلاكية بينها، مما يعيق تصريف منتجات معينة.

26- ثمّ قال ممثل الاتحاد العربي للصناعات الغذائية إنّ العالم كله متجهٌ نحو العلامة التجارية وليس نحو جودة السلعة، وأفاد بأنّ الصناعة الغذائية في المنطقة العربية تتميز بالجودة وبالرغم من ذلك ما زالت السلع العربية غير معروفة في الخارج، واقترح تنظيم ورشة عمل أو مؤتمر لتوجيه كل الصناعات الغذائية العربية التقليدية نحو العالم.

27- وفي معرض الرد، تناول ممثل الأمانة التنفيذية النقاش الدائر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول آلية تسوية النزاعات ومراجعة البنود الخاصة بهذه المسألة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدعم الذي وفرته الإسكوا لسبع من الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الفنية على استخدام آليات مقاومة الإغراق. وفي ما يتعلق بتنظيم ورشة عمل لتوجيه الصناعات الغذائية العربية التقليدية نحو العالم، أشار إلى وجود مؤسسات أخرى تتمتع بخبرات أوسع تمكّنها من التعامل مع هذه المسألة مع إمكانية التعاون مع الإسكوا في كيفية التعامل مع التدابير غير الجمركية المفروضة على السلع الغذائية العربية في الأسواق العالمية والتي تعتبر من أهم القيود التي تواجه تنمية الصادرات الغذائية العربية في العالم. مضيفاً بأنّه موضوع مهم من أجل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحاول الإسكوا أن تدعمها قدر المستطاع. وتطرق، في هذا الإطار، إلى عمل الإسكوا على مبادراتها الأولى مع القطاع الخاص في إنشاء منصة إلكترونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية ولتعزيز نشاطها وقدراتها.

4- تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (البند 10 من جدول الأعمال)

28- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.6/2019/9، عرضاً حول تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فبينت ما شهده التكامل الاقتصادي من تغيير، مفيدة بأنّ تأثير المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى بات محدوداً. وأوضحت بأنّ استراتيجيات التنمية الناجحة كانت في السابق تتألف من بناء سلسلة قيمة كاملة على الأراضي الوطنية وبيع السلع النهائية في الخارج، أمّا الآن أصبح بالإمكان تبادل الأفكار أو المهام دولياً، ما أدى إلى تجزئة عملية الإنتاج وظهور سلاسل القيمة العالمية. وبحثت في الأسباب الكامنة وراء قصور أداء هذا الاتفاق، من خلال دراسة العوائق التي تعترض تنفيذه كاملاً والقيود الداخلية المتضمنة فيه. وقارنت بين أحكام ومحتوى فصول رئيسية مختارة من هذا الاتفاق وبين غيره من الاتفاقيات التجارية ذات الصلة، بغية تحديد التغيّرات الضرورية والسبل المحتملة للمضي قدماً في تحديثه وأشارت إلى أهمية تحديثه لتعزيز حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص عبر المنطقة، في عالم مختلف تماماً عن ذلك الذي وُضع فيه أول مرة. وأشارت إلى أهمية التركيز على عوامل عدّة كقواعد المنشأ؛ والحوافز غير الجمركية؛ وآليات تسوية المنازعات؛ وإدراج الخدمات وحركة رأس المال والعمل وحقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة. وخلّصت إلى أنّ ما أنجز حتى الآن بشأن هذه المسائل غير كافٍ لتوفير الانضباط الضروري لنقل

السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال والفنيين بسرعة وأمان وتكلفة مقبولة، لا سيما وأن التشريعات ذات الصلة ما زالت ضعيفة وغير ملائمة.

29- وفي معرض النقاش، قالت ممثلة مصر إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعمل حالياً على كل النقاط التي ذُكرت في العرض حيث وُضعت الصيغة النهائية لقواعد المنشأ ودخلت حيز التنفيذ منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأعلنت أن اللجنة التي كانت مسؤولة عن المفاوضات أصبحت لجنة دائمة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ودعا ممثل تونس الحضور إلى إعادة التفكير والتعمق في علاقة قواعد المنشأ في التجارة والتكامل الإقليمي واعتبر أن النظرة التي هيمنت على تحليل قواعد المنشأ لا تناسب دورها في المبادلات التجارية، ورأى أنه من الممكن تغيير هذه النظرة واعتماد أخرى على أساس أن قواعد المنشأ هي عنصر أساسي من عناصر الدعم الإقليمي، وأكد على ضرورة تحليل مستوى القيمة المضافة في ما يتم تبادله إذ أن القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية ضعيفة جداً.

5- أداة لقياس أثر السياسات التجارية على بعض أهداف التنمية المستدامة (البند 11 من جدول الأعمال)

30- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً حول الأداة التي أعدتها الإسكوا لقياس أثر السياسات التجارية على مجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة التي تعتمد على الدور الرئيسي للتجارة الدولية في بناء شراكات عالمية من أجل التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد عليه الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وأفاد مع أن التجارة لم تنل تركيزاً كبيراً في هذه الأهداف، إلا أنها محفّز لتحقيق معظمها، وأن الهدف من هذه الأداة هو مساعدة الدول الأعضاء على صياغة وتقييم أفضل الاستراتيجيات لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على دور السياسات التجارية والأداء التجاري. وبيّن الاختلاف في الأدوات المستخدمة لقياس أثر السياسات التجارية على مجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة، كالصدمات الخارجية التي يمكن أن تتمثل بالسياسات والتي قد تفرضا الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة أو السياسات الوطنية وأثارها على الأجور، والصادرات، والواردات، والإيرادات المالية، واليد العاملة وغيرها. وأوضح بأن هذه الأداة تولّف نموذج محاكاة دينامي. وعرض السيناريوهات الخمسة التي قيمتها الأداة لمعرفة تأثير كل منها على مستوى التقدم في تحقيق عينة مختارة من أهداف التنمية المستدامة والتي ركزت على مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي من خلال سيناريوهات بديلة لاعتماد التعرفة الخارجية الموحدة على المستوى السلعي المفصل. وأفاد أنه يمكن لهذا النموذج أن يشكل أداة استشارية للمستقبل فيما يتعلق بجميع السياسات التجارية.

31- وفي معرض النقاش، قال ممثل تونس إن الهدف من هذه الأداة هو محاولة الحصول بحلول عام 2030 على نموذج لتقييم آثار السياسات الجديدة، وأشار إلى أن شمول العديد من السياسات بهذه الأداة يساهم في تحسين قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية. واستفسر عن النسب الموجودة في الجدول المعروض وطلب توضيح آثارها على الفقر. وسألت ممثلة مصر إذا كانت الأداة تتطرق إلى المؤشرات الاقتصادية أيضاً إلى جانب المؤشرات الاجتماعية وطلبت المزيد من التوضيح حول كيفية استخدامها. وأفاد ممثل موريتانيا بوجود إشكالية في ما يخص السيناريوهات وأراد معرفة أسس وضع كل منها لكل بلد لأن الدول تختلف اقتصادياً عن بعضها البعض وتختلف منتجاتها. وقالت ممثلة فلسطين إن بلدها عمل على استخدام أسلوب النمذجة هذا لدراسة قطاعات معينة وتبين أن النتائج تختلف بحسب المعطيات المُدخلة في النموذج، وسألت إن كانت المؤشرات المستخدمة من قبل الإسكوا عند إنشاء النموذج مجردة أو تعكس الواقع. وسأل ممثل الاتحاد العربي عن موقع الأمن الغذائي في السيناريوهات المعروضة وأراد التأكد إن كانت موجودة ضمنها أو لا.

32- وفي معرض الرد، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن النسب المعروضة للتعريف الخارجية الموحدة اعتمدت على المناقشات الفنية خلال العديد من الورش التي نظمتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية أو من خلال مشاريع الدعم الفني لمنصة تجمع البلدان العربية المشاركة في مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي، مفيداً بأن عينة من البلدان العربية، كتونس والسودان ولبنان، تُظهر أن السيناريوهات المقترحة في هذه الدراسة تعكس مواقف أغلب الدول العربية في المفاوضات، خاصة إزاء شرائح التعريفات والسلع المشمولة. ثم رداً على ممثلة مصر، أفاد بأنه يمكن تطبيق هذا النموذج فعلياً كلما استدعت الحاجة وأشار إلى أنّ هذه الأداة استثنائية وتمكن من وضع تقييم شامل لمدى تأثير الدول العربية بأي تغيير في سياستها التجارية مع أي شريك تجاري من المنطقة أو من خارجها على اقتصادياتها بصفة عامة وعلى عينة من المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وقال إنّ الإسكوا قامت بنمذجة العديد من المؤشرات الخاصة بالأهداف الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والتي يمكن دعمها بمؤشرات إضافية عند الاقتضاء. وأوضح أنّ الاستثمار في هذه الأداة سيكون من خلال تطوير قواعد البيانات الخاصة بالدول العربية وتطوير هذه الأداة حسب خصائص كل دولة واحتياجاتها. ورداً على ممثلة فلسطين، قال إنّ لكل أداة اقتصادية خاصة، ولذا فلها مزايا وعيوب، فيصعب إدخال جميع المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة في نموذج واحد، لكنه شدّد على جهد الإسكوا لتقريب النموذج إلى الواقع بالتوازي مع نماذج كمية أخرى يجري العمل عليها لتمثل حزمة أدوات متكاملة لدعم متخذي القرار الاقتصادي في الدول الأعضاء.

جيم- السياسات التجارية والتكامل الاقتصادي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- الحروب التجارية العالمية: الرابحون والخاسرون في المنطقة العربية (البند 12 من جدول الأعمال)

33- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.6/2019/10](#)، عرضاً حول الحروب التجارية العالمية وما تحمله سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التجارية الجديدة، وخصوصاً قواعد التجارة الجديدة مع الصين والاتحاد الأوروبي، من سياسات حمائية وحوافز ضريبية للشركات الأمريكية العاملة في الخارج، وارتفاع شديد في التعريفات الجمركية وتبعاتها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وعلى اقتصادات البلدان العربية على وجه الخصوص. وأوضح أنّ هذه الحروب التجارية تعرّض النمو الاقتصادي العالمي للخطر، وتعطلّ سلاسل القيمة العالمية وتؤدي إلى جولة ثانية من الآثار الثانوية التي تطال دولاً غير مشاركة في هذه الحروب، ولا سيما الدول العربية. واستعرض أيضاً، باستخدام نموذج عالمي للتوازن العام، الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية لأربعة سيناريوهات للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكل من الاتحاد الأوروبي والصين من جهة أخرى، وبيّن نتائجها التي تعكس الخسائر الإجمالية من حيث النمو الحقيقي وحجم التجارة على الصعيد العالمي. وأفاد بأن النتائج تشير إلى أن اندلاع هذه الحرب سيتسبب بخسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعديد من الدول العربية، حتى في حال تحقيق بعضها لزيادة هامشية في الصادرات. وأوضح أن وقوع حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى تعظيم هذه التحديات على الدول العربية مما يستدعي سياسات وقائية للاستفادة من أية فرص تجارية جديدة والتقليل من الخسائر التي قد تنشأ عنها، وذلك حسب الهيكل الاقتصادي لكل من البلدان العربية العشرة التي شملها النموذج (وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ومصر والمغرب وتونس).

34- وفي معرض النقاش، رأى ممثل الجمهورية العربية السورية أن الولايات المتحدة الأمريكية، بفرضها القيود على الصادرات الصينية، تفرض في الوقت نفسه قيوداً على نفسها نتيجة وجود العديد من الشركات الأمريكية التي تنتج منتجاتها في الصين، مشيراً إلى الارتباط الوثيق بين الاقتصادين الأمريكي والصيني.

واقترحت ممثلة مصر التفكير بسيناريو وسيط وهو التوصل الى اتفاق بين أطراف الحرب التجارية وحل الأزمة عبر تنازلات من قبل تلك الأطراف، مفيدة بأن مصر اتخذت اجراءات من ناحية الطرفين لعدم خسارة السوقين، ومشيرة إلى عجز الصين في الميزان الخدمي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

35- وتطرق ممثل موريتانيا إلى أنه، وبالنظر إلى توسُّع الصين وتقدمها في المجال التجاري، فعلى الدول العربية وخصوصاً دول الخليج ودول المغرب العربي التي لديها ارتباط اقتصادي قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من هذه الدراسة التي تشخِّص أبعاداً أساسية في ما يتعلق بالتصور المستقبلي لهذه التجارة، كما أنّ على تلك الدول أن تغيّر أو تنوع مصادرها التجارية وتطور علاقات لا تعتمد على منتج واحد قابل للتغيير. في حين رأى ممثل تونس أنّ الدول الكبيرة لن تصل الى مرحلة شن هجوم على بعضها البعض، لأنّ في نهاية المطاف ستتوصل إلى ايجاد حلّ يناسب جميع الأطراف وخاصة أنّ بعض الدول لها آليات أخرى تسمح لها بالتأثير في سياسات شركائها الاقتصاديين الآخرين. وتحدث ممثل عُمان عن تجربة بلده بالنسبة إلى قرار الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على بعض المنتجات والإجراءات التي اتخذتها في هذا المجال.

36- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بدأت فعلاً، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي قد صرّح عن رغبته باسترجاع الشركات الأمريكية العاملة في الخارج، وأضاف بأن غاية الرئيس الأمريكي ليست قطع الروابط مع الصين، بل دعم الفوائد الاقتصادية لبلاده من التجارة مع الصين والحد من استقطاب الصين للشركات الأمريكية. كما أشار الى أنّ النموذج المتبع هو نموذج عالمي أدخل عشر دول عربية في قاعدة بياناته. وفي ما يتعلق بالميزان الخدمي، أفاد بعدم تناول هذا الموضوع حتى الآن لأن التركيز ما زال على السياسات التي تُفرض على المنتج نفسه. كما أشار إلى قاعدة البيانات العالمية، "مشروع تحليل التجارة العالمية"، والتي تتضمن بيانات لما يقارب لـ 80 دولة في العالم ومن بينها 10 دول عربية. وتطرق في الختام إلى جهود الإسكوا لدعم الدول وتدريبها على استخدام الأدوات الكمية.

2- حلقة نقاش: التكامل التجاري العربي في ضوء التغيّرات في التجارة العالمية:

أي أولويات للمنطقة العربية

(البند 13 من جدول الأعمال)

37- عقدت اللجنة خلال أعمال دورتها الأولى حلقة نقاش حول أولويات المنطقة العربية في ملف التكامل التجاري العربي في ضوء التغيّرات التجارية العالمية والخيارات المتاحة في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على أهمية التطرق إلى أولويات كل بلد لبناء التكامل الإقليمي، علاوة على القضايا الإقليمية التي تمثل أولويات العمل المشترك بين الدول الأعضاء والإسكوا، وبالتالي ما يمكن أن تقدمه الإسكوا من دعم ضمن الموارد المتاحة لها. وشدد على أهمية هذا الحوار خلال فترة الإصلاح الإقليمي في منظومة الأمم المتحدة، خاصة وأنّ أهم مبادئ الإصلاح هو تفادي الازدواجية، وتقديم الخدمات المتكاملة.

38- قال ممثل الجمهورية العربية السورية إنّ أولى أولويات بلده هي استقطاب الاستثمارات للمشاركة في إعادة الإعمار وخاصة لإنشاء البنى التحتية والأبنية السكنية وغير السكنية لمساعدة المواطنين على تأمين الاحتياجات الأساسية، ومحاولة الانضمام الى تكتلات اقتصادية وتجارية إقليمية وغير إقليمية. وأفاد أنّ بإمكان الإسكوا تقديم المساعدة عبر تنظيم المزيد من الدورات والندوات لمناقشة هذه المسائل. كما أثار موضوع العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلده التي رأى أنها تتناقض مع مبادئ التجارة الحرة وتشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية بما فيها حق الحياة، واقترح أن تتعاون الإسكوا في جهود تحرير التجارة البينية في المنطقة العربية، والاستمرار في رفع كافة الحواجز الجمركية المتفق عليها بين دول المنطقة. وتطرق الى تشابه المنتجات في

منطقة غرب آسيا ورأى أنه من المفيد تنظيم ندوات لضمان التخصص في الإنتاج والتركيز على الميزة النسبية لكل دولة.

39- وأفاد ممثل السودان أنّ أولويات الحكومة الانتقالية تشمل إعادة فتح الأسواق التي أُغلقت أمام المنتجات السودانية ونفاذها إلى أسواق عالمية جديدة، وأكد أنّ بلده يسعى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وتطرق إلى آثار الحصار على مواطني السودان وتسببه بنشر الفقر بينهم، طالباً من الإسكوا التعاون في هذه المسائل.

40- واستعرض ممثل العراق وضع اقتصاد بلده قبل عام 2003، مفيداً بأنه كان اشتراكياً وموجّهاً إلى حد كبير وكان دور القطاع الخاص محدوداً جداً. وأشار إلى تحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد حر بعد عام 2003، لكنّه واجه مشكلة كبيرة في قطاع الكهرباء أثرت كثيراً على الصناعات. ورأى أيضاً أنّ السوق العراقية أصبحت استهلاكية، كما أنّ الأزمات المتلاحقة أجبرت العراق على طلب استثنائها من تطبيق بنود التجارة العربية الحرة الكبرى وعند رفض الجامعة العربية لهذا الطلب، اتخذ قرار سيادي من مجلس الوزراء بفرض رسوم جمركية على الدول العربية باستثناء الأردن الذي عقد اتفاقية ثنائية مع العراق. كما تطرق إلى سعي العراق في الفترة الأخيرة إلى الاندماج مع الأسواق العربية عبر تشجيع الاستيراد من الأسواق العربية المجاورة وفتح الدولة للمنافذ البرية مع الأردن والجمهورية العربية السورية. كما أشار إلى سعي العراق إلى جذب الاستثمارات خصوصاً في مجال الكهرباء وإلى توقيع عقد لإصلاح المنظومة الكهربائية بشكل كامل، وإلى التعاون مع الصين في قطاعات متعددة.

41- وأفاد ممثل عُمان بأنّ أولويات بلده في إطار المفاوضات بين الدول العربية تشمل معالجة العوائق غير الجمركية والعمل على إتمام اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الالتحاق بالملاحق القانونية الأربعة والتي يجري التفاوض عليها الآن في الدول العربية عن طريق جامعة الدول العربية. لكنّه أكد على أهمية مراعاة هذه الملاحق لتباين المستويات الاقتصادية في الدول العربية. وشدد على أنّ عُمان تشارك بفعالية في متابعة التطورات الحاصلة في منظمة التجارة العالمية وتؤكد في محافل المنظمة على ضرورة المحافظة على المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة، مع ضرورة المحافظة على حقوق الدول النامية. وطلب من الإسكوا إجراء استقصاء للعوائق الحالية ودعاها للاستفادة من خبرات جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة في هذه المواضيع، وتطوير سياستها التجارية عبر محاكاة منظمة التجارة العالمية من أجل التعرّف على نقاط القوة والضعف الخاصة بسياسة كل دولة عربية.

42- وأشارت ممثلة فلسطين إلى أنّ أولويات بلدها تشمل المعاملة التفضيلية في الاتفاقيات مع الدول العربية، وتسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية. ثمّ تطرقت إلى صعوبة تعامل دولتها مع دول العالم نتيجة عدم وضوح الجهات التي يجب التواصل معها في فلسطين لتفادي تطبيق المعاملة التفضيلية مع المستوطنات القائمة فيها، لذا أشارت إلى أهمية توضيح المصطلح الذي يشير إلى دولة فلسطين في الاتفاقيات الثنائية ما بينها وما بين الدول الأخرى. أمّا في ما يتعلّق بالدعم الذي يمكن أن توفره الإسكوا، قالت أنّه لا يوجد نظام تجاري مستقل لفلسطين للتمكن من وضع نظام تعرفه محدد، لذا طلبت المساعدة في هذه المسألة، ومساعدتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كدولة مراقبة، بالإضافة إلى مساعدتها في الاستفادة من اتفاقية تسهيل التجارة. وتطرقت إلى اهتمام فلسطين باستخدام النموذج الذي تمّ عرضه لتوثيق تكاليف الاحتلال وكيفية تأثيره على الاقتصاد الفلسطيني وطلبت دعم الإسكوا في تطوير النموذج المتوفر لديها وإعداد الكوادر، الأمر الذي سيساعد الدولة في الحصول على البيانات.

43- وقالت ممثلة مصر إنّ أولويات مصر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتعلق بالتجارة وبالمفاوضات التجارية وبالعامل العربي المشترك. وفيما يتعلق بالتجارة وانتهاء المفاوضات التجارية، أفادت بأنّ ما يهيم مصر هو الانتهاء من مفاوضات الاتحاد الجمركي وتناول المشاكل التي لم تُحلّ لانتهاء من المفاوضات. وقالت إنّ إحدى الدراسات المطلوبة تتعلق بآلية تعويض للدول عن الحصيلة الجمركية. وأعربت عن اهتمامها بتطوير قواعد المنشأ من أجل تحقيق التكامل الصناعي الإقليمي في المنطقة. وأشارت الى طلب دولتها في أن يكون فريق سلامة الغذاء فريقاً دائماً على صعيد المنطقة لنفاذ المفاجآت خصوصاً تلك المتعلقة برقابة صادرات الدول الزراعية، مؤكدة أن الفريق سيضع معايير محددة للرقابة على الغذاء والمواد المطلوبة كي لا تتحكم أي دولة بهذه القضايا وتفرض شروطها الخاصة. وأشارت الى أنّ مصر تواجه صعوبات في التوفيق بين متطلبات الاتحاد الجمركي في إطار الجامعة العربية والاتحاد الجمركي في إطار أفريقيا وطلبت المساعدة في هذه المسألة ومشاركة الدول الأخرى تجاربها في هذا المجال. وفي ما يتعلق بمساعدة الإسكوا، طلبت اطلاق منصة للتجارة على الصعيد الإقليمي وإضافة عنصر الاستثمار عليها.

44- وتناول ممثل موريتانيا تجربة بلده في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي حثّ الى تشكيل لجان للمتابعة ومنها لجنة التعرف الجمركية الموحدة مع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وقال إنه من الضروري إضافة دراسة جديدة حول الشراكة بين موريتانيا ودول غربي أفريقيا والسوق المشتركة بين الطرفين لتسفيد منها الإسكوا والدول العربية. وبالنسبة للمسائل الفنية التي قد تتطلب دعم الإسكوا، قال إنه من المهم إعداد الدراسات حول الاقتصاد في موريتانيا خصوصاً في ظل التوجّه الجديد نحو الاتفاقيات المذكورة. وقال إنه من المهم أيضاً القيام بدراسات تحدد أولويات الدول واقتصادياتها والتبادلات التجارية التي تقوم بها، ودراسات معمقة حول المؤشرات الاقتصادية للدول وللإقتصاد الأكثر تنافساً وتشخيص المعوقات التي تعترض نمو البلد وتقدّم الحلول المناسبة لها.

45- ثمّ قالت ممثلة اليمن أنّ دولتها قدّمت خطة لإعادة الإعمار بعد الحرب بفضل تعاون التحالف العربي وحددت فيها أولويات الدولة العاجلة ومن ضمنها تحقيق اصلاحات في مجال التجارة الخارجية وإعادة ما دمرته الحرب وجاء قرار مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2019 متماشياً مع دعم جهود اليمن في هذا الإطار وحدد المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية الآلية التي سيتم من خلالها دعم اليمن في هذا المجال وتحقيق التعافي الاقتصادي. وأشارت إلى استبيان أجري حول الدعم الفني والجهات المستفيدة منه في قطاع التجارة الخارجية، واقترحت على الإسكوا الاستفادة من هذا الاستبيان.

46- ثمّ أكد ممثل تونس على أنّ بلده يعمل دائماً على تعميق التكامل الاقتصادي في المنطقة ونفاذ أي إجراءات قد تُعيق التجارة والاستثمار. ثمّ تناول موضوع تدعيم الاعتراف المتبادل في مجال المواصفات معتبراً إياه مسألة مهمة لتيسير تدفق التجارة بين الدول الأعضاء وضمان حقها في أن تدخل سلعها الأسواق وتستجيب للمواصفات الدولية المطلوبة ولمقتضيات حماية المستهلك، واستعرض جهود تونس في هذا الإطار. وأشار الى أنّ أهم عامل للنهوض في التجارة في المنطقة هو تراكم قواعد المنشأ الذي قد يدفع المنتجين الأجانب وأهم الشركات الدولية الى الاستثمار في المنطقة من خلال وضع شروط في ما يتعلق بمنشأ المواد وعملية التصنيع. وعدّد مساعي دولته لعولمة المؤسسات التونسية وتشجيعها للاستثمار في المنطقة العربية. ثمّ أضاف أنّه بإمكان الإسكوا المساهمة في دعم لوجستيات التجارة أي النقل، والاتصالات، وسلاسل القيمة الإقليمية، وفي خلق أقطاب إنتاجية وخدمانية عربية في القطاعات التي أثبتت توفر ميزات تنافسية فيها وأكد على أهمية إنشاء صندوق استثمار لتمويل مشاريع القطاع الخاص في مجال البنية الأساسية. وأشار الى أهمية التجارة الإدماجية وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

47- ونوه ممثل اتفاقية أغادير بالقيمة المضافة لأنشطة الإسكوا، وأشار الى أنّ اتفاقية أغادير تجمع الدول من جنوب المتوسط وتدعو الدول العربية غير الأعضاء في الاتفاقية لتوحيد مواقف دول جنوب المتوسط مع الاتحاد الأوروبي في المفاوضات، وأفاد بأنّ تدخّل الإسكوا في الاتفاقيات سيكون لتوحيد مواقف الدول للوصول لأفضل نتائج في هذه المفاوضات لصالح المشغلين الاقتصاديين في هذه الدول. ثمّ أوضح أنّ باستطاعة الإسكوا التركيز على العديد من القضايا العابرة للحدود في الدول العربية في مجال التجارة البينية العربية لأنها ضئيلة جداً وذلك نتيجة تشابه الهياكل الإنتاجية في المنطقة العربية. كما أشار الى دور الإسكوا المحتمل في اجراء دراسة حول أهمية اجراء اتفاق إقليمي والاعتراف المتبادل في شهادات المطابقة وتوحيد العديد من المواصفات. وقال إنّ موضوع قواعد المنشأ مرتبط بموضوع الإجراءات وأنه من الضروري توعية الموظفين الجمركيين للقيام باعتراف متبادل للمشغل الاقتصادي.

48- ثم قال ممثل الاتحاد العربي للصناعات الغذائية أنّ الإحصاءات والبيانات الدقيقة هي أساسية لتقييم الواقع ورؤية المستقبل. وطلب من الإسكوا في ظلّ عدم امتلاك المنطقة العربية للإحصاءات الدقيقة تأمين مدربين للدول الأعضاء لتدريبها على إعداد الإحصاءات.

دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية للجنة (البند 14 من جدول الأعمال)

49- اتفق ممثلو وممثلات الدول الأعضاء على عقد الدورة الثانية للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا في عام 2021، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بصورة رسمية باستضافتها، وفقاً للإجراءات المتبعة والأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

هاء- ما يستجد من أعمال (البند 15 من جدول الأعمال)

50- لم ترد أي أعمال إضافية في إطار هذا البند.

واو- اعتماد التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الأولى (البند 16 من جدول الأعمال)

51- عُرضت التوصيات المستخلصة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، ونُوقشت واعتمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة. ويورد هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمدة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- المكان وتاريخ الانعقاد

52- عقدت لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا دورتها الأولى في عمّان، في 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

باء- الافتتاح

53- افتتحت أعمال الدورة الأولى للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 8 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأطلع أمين سر الإسكوا ممثلي الدول الأعضاء على أسباب إنشاء لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والأهداف المرجوة من ذلك، ومنها التركيز بشكل أكبر على قضايا التجارة وضمن مشاركة الأخصائيين وأصحاب المصلحة المعنيين مباشرة في الدول الأعضاء في النقاشات.

54- ثم ألقى السيد مختار محمد الحسن، رئيس شعبة التكامل الاقتصادي والتنمية في الإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، مرحباً ب ممثلي الدول الأعضاء، ومؤكداً على أهمية هذا الاجتماع بما يتضمنه من مواضيع لتقييم التكامل الاقتصادي العربي في زمن تواجه فيه المنطقة تحديات وفرص كبيرة للتنمية البشرية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأن قطاع التجارة هو من القطاعات المهمة المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وأن إنشاء اللجنة المعنية بهذا الأمر يعكس الإقرار بأهمية ارتباط التجارة الدولية بدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. واستعرض التحديات المتزايدة التي تواجهها الدول الأعضاء، مفيداً بأن مواجهتها تتطلب جهوداً إقليمية كثيفة للعمل العربي المشترك كخيار استراتيجي في ظل العولمة والمنافسة واتجاه أغلب دول العالم للانضمام لتكتلات اقتصادية دولية قوية. ورأى أن التقدم بخطوات ملموسة على المستوى الإقليمي، وبما في ذلك المفاوضات الجارية بين الدول العربية لتحرير التجارة سيشكل من دون شك رافعة تساهم في دفع عجلة التنمية البشرية الإقليمية. واختتم كلمته متطرقاً إلى أهمية إنشاء اتحاد جمركي عربي في دفع التكامل الاقتصادي العربي وتمكين المنطقة من مواجهة المنافسة المتصاعدة من الخارج، مشدداً على أهمية الاستفادة من الاجتماع لمناقشة تحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ما يتعلق بمصدر السلع وتسريع تنفيذ اتفاقية التبادل التجاري للخدمات واتخاذ تدابير لإنشاء سلاسل قيم إقليمية وتمكين التنسيق في مجال التفاوض مع الشركاء.

55- وألقى السيد محمد جمال العيفة، مدير ادارة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في وزارة التجارة التونسية، كلمة مرحباً بالحضور وقائلاً أن أنشطة التعاون الفني ذات الصلة بالتجارة شملت 13 لقاءً وورشات فنية واجتماعات أشرف عليها خبراء الإسكوا، و15 ورقة تتعلق بقضايا التكامل والتنمية. وأشار الى أن أفراد السياسات التجارية بلجنة فنية يشير إلى الأهمية التي تحظى بها قضايا التجارة والتكامل الاقتصادي في المنطقة وإلى ضرورة القيام بالمزيد من العمل لإنجاح مسار التكامل الإقليمي وتعزيزه. واختتم كلمته قائلاً أن هذا الاجتماع هو مناسبة للحوار والنقاش حول مسألة تقييم ومتابعة التكامل الإقليمي والعمل على آليات لتطوير المشاريع القائمة على غرار المنطقة الحرة العربية الكبرى والاستفادة من أدوات قياس التكامل وأثار السياسات التجارية.

جيم- الحضور

56- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن 12 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. كما شارك أيضاً بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن هيئات إقليمية تعمل في مجال السياسات التجارية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

57- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر

أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت رئاسة الدورة الأولى للجنة المملكة الأردنية الهاشمية. وانتخبت اللجنة بالإجماع الجمهورية التونسية نائباً أولاً للرئيس، وجمهورية السودان نائباً ثانياً له، والجمهورية العربية السورية مقررراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

58- أقرت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة [.E/ESCWA/C.6/2019/L.1](#)

59- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة [.E/ESCWA/C.6/2019/L.2](#)

واو- الوثائق

60- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة في دورتها الأولى، [.E/ESCWA/C.6/2019/INF.2](#)

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

سلطنة عُمان

السيد يوسف بن أحمد بن علي الغسيني
رئيس قسم المنظمات العربية والإسلامية

دولة فلسطين

السيدة سها عبد الرحمن عوض الله
المكلفة بمتابعة الملف مع الإسكوا
وزارة الاقتصاد الوطني
رئيس ديوان الوزير

دولة قطر

السيد شاهين علي الكعبي
وزير مفوض ومساعد المدير
إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

السيدة أسماء البكر
سكرتير أول
إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

الجمهورية اللبنانية

السيد سيمون جيور
رئيس دائرة
وزارة الاقتصاد والتجارة

جمهورية مصر العربية

السيدة دينا محمود
رئيس الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية
وزارة التجارة والصناعة - قطاع الاتفاقيات والتجارة
الخارجية

السيدة منى وهبه
مستشار تجاري
رئيس المكتب التجاري
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زاهر القطارنة
مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

السيدة نور صلاح الدين شقير
مساعد مدير السياسات التجارية الخارجية للشؤون الأجنبية
رئيس قسم السياسة التجارية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

السيد صهيب الرعود
باحث اقتصادي
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الجمهورية التونسية

السيد محمد جمال العيفة
مستشار المصالح العمومية
مدير، درجة استثنائية
إدارة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية

الجمهورية العربية السورية

السيد يوسف مسعود الشوم
الوزير المستشار
سفارة الجمهورية العربية السورية لدى المملكة الأردنية
الهاشمية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية السودان

السيد عصام سعد الله مرسل حسن
نائب مدير إدارة المنظمات الدولية
وزارة الصناعة والتجارة

جمهورية العراق

السيد عبد الأمير عزيز زين
الملحق التجاري
سفارة جمهورية العراق لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد المصطفى أعليه
المدير المساعد لإدارة المنافسة وحماية المستهلك
وزارة التجارة والسياحة

الجمهورية اليمنية

السيدة غرام علي عبدالله أمان
مدير عام الإدارة العامة للعلاقات التجارية الدولية
وزارة الصناعة والتجارة

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

جامعة الدول العربية

السيد سامح محروس محمد عبد الكريم
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

الاتحاد العربي للصناعات الغذائية

السيد فادي فلاح جبر
الأمين العام

الصندوق السعودي للتنمية

السيد إبراهيم بن صالح الحمّاد
باحث إحصائي
إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية

الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير

السيد يوسف تريفا
الرئيس التنفيذي

السيد محمد طلبة
مستشار أول

السيد أحمد بن علي المسفر
مهندس مدني
إدارة العمليات

السيد عطالله العايد
مدير الترويج والاستثمار

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/C.6/2019/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.6/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.6/2019/L.2
الأنشطة المتعلقة بالسياسات التجارية المدرجة في برنامج عمل الإسكوا للفترة 2018-2019	4	E/ESCWA/C.6/2019/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.6/2019/4
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الحادية عشرة (تحرير التجارة الخارجية)	6	E/ESCWA/C.6/2019/5
تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية	7	E/ESCWA/EC.6/2019/6 E/ESCWA/C.6/2019/6
رصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي	8	E/ESCWA/EC.6/2019/7/Rev.1 E/ESCWA/C.6/2019/7
اتجاهات وهيكل صادرات الدول العربية	9	E/ESCWA/C.6/2019/8
تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	10	E/ESCWA/C.6/2019/9
الحروب التجارية العالمية: الراحون والخاسرون في المنطقة العربية	12	E/ESCWA/C.6/2019/10